

الانقلاب يسعى لتحلية مياه البحر لتعويض فشل مفاوضات سد النهضة



الثلاثاء 28 نوفمبر 2017 03:11 م

شرعت حكومة الانقلاب العسكري في بحث خطط بديلة للتقليل من خصائص المياه الذي سيحدثه سد النهضة الإثيوبي، من خلال البحث عن إنجاز محطات لتحلية مياه البحر

جاء ذلك خلال اجتماع عمل بين وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بحكومة الانقلاب، مع مسؤولي شركة "شنايدر إلكتريك"، عقد الثلاثاء 28 تشرين الثاني/ نوفمبر

وقال وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بحكومة الانقلاب مصطفى مدبولي: "لدينا خطة للسنوات الخمس القادمة لإنتاج مليون 3 يوميا من مياه البحر المحلاة للمدن الساحلية".

وأضاف الوزير الانقلابي: "لدينا تصور واضح لأماكن هذه المحطات، ونعمل على الاستفادة من خبراتكم في هذا القطاع لسرعة تنفيذ هذه المحطات، وبجودة عالية".

وأوضح وزير الإسكان أن هناك مجالا آخر للتعاون مع شركة (شنايدر إلكتريك)، يتمثل في رفع كفاءة عدد من محطات الصرف الصحي القائمة، وتحويلها من محطات معالجة أولية أو ثنائية إلى محطات معالجة ثلاثية، حيث سيتم التعاون خاصة في المحطات القائمة ببعض محافظات الصعيد".

من جانبه، قال وليد شتا، العضو المنتدب لشمال أفريقيا والمشرق العربي بشركة "شنايدر إلكتريك"، إن "حجم الإنجازات في مجال البنية التحتية في مصر الآن كبير جدا، والشركة تتابع هذا الإنجاز".

وزاد المسؤول "ولذا قرر رئيس مجلس إدارة الشركة زيارة مصر منذ أيام للعمل على زيادة الاستثمارات،

وتم اللقاء مع زعيم عصبة الانقلاب عبد الفتاح السيسي، وكان هناك 3 محاور للنقاشات، أولها التعاون في مجال المدن الذكية". وسجل أن "للشركة خبرة في هذا القطاع، وقد قمنا بزيارة العاصمة الإدارية الجديدة، وثانيها الشبكات الذكية في توزيع الكهرباء، وثالثها تحلية المياه".

وتابع وليد شتا قائلا: "عبد الفتاح السيسي أبدى اهتماما كبيرا بهذا الملف، خاصة أن الشركة تشارك مع عدد من شركات المقاولات المصرية بالتكنولوجيا التي نمتلكها في تنفيذ عدد من المشروعات، كما أن لدينا أيضا خبرة في أعمال الإحلال والتجديد لمحطات المياه والصرف التقليدية".

ورحب العضو المنتدب للشركة بالتعاون مع وزارة الإسكان، مؤكدا أنه سيتم التنسيق على الفور لتنفيذ ما طلبه وزير الإسكان في ملف تحلية المياه، ورفع كفاءة محطات الصرف الصحي، وتحويلها إلى المعالجة الثلاثية

هذا ويسود تخوف كبير في مصر من حرمان البلاد من نصيبها من مياه النيل، بسبب الطريقة التي تدبر بها حكومة الانقلاب العسكري ملف سد النهضة، فيظل حديث متزايد من إثيوبيا عن نقص حصة مصر من مياه النيل بعد فتح السد للعمل، وصمت الجانب المصري